أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها –تجارب دولية–

Governance Tools In Islamic Banks And Their Application Challenges - International Experiences -

هجيرة سديرة[1]، قويدر عياش[2]

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة الأغواط (الجزائر)، h.sedira@lag-univ.dz

[2] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير – جامعة الأغواط (الجزائر)، ayache16@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2022/04/22 تاريخ القبول: 2022/06/15 تاريخ النشر: 2022/07/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن المؤسسات الدولية الإسلامية، وأهميتها في ممارسة الرقابة الشرعية وزيادة قدرتها التنافسية التي تؤدي إلى الرفع من كفاءتها أمام المصارف التقليدية.

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية العاملة في ماليزيا وباكستان والسودان تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة الشرعية وكذلك المصرف الإسلامي الأردني، وهذا ما انعكس على أدائها وتطوير خدماتها المقدمة، كما نوصي الجهات الإشرافية بالاهتمام بإصدار تعليمات واضحة، لازمة التطبيق من قبل المصارف بخصوص الحوكمة.

كلمات مفتاحية: حوكمة؛ مصارف إسلامية؛ مؤسسات دولية إسلامية؛ ماليزيا؛ سودان.

تصنيفات JEL : G21 ، G34 .

Abstract:

This research paper has been intended to study application of sharia governance priniciples issued by international islamic institions and their importance in practicing sharia supervision. In addition to their competitiveness increase that leads to upgrading its efficiency comparing to traditional banks. We have figured out some realization ; the mast important of which are malaysian, pakistane, and sudane islamic banks applying sharia governance rules and principles, as wellas the jordanian islamic bank and this is reflected in their performance and development of their provided serviees. As we recommend from the superwisory aut horitis to pay attention to issuing clear instruction, that are necessary for implement ation by islamic banks.

Keywords: Governance;Islamic banks; Islamic international institutions; malaysia; sudan.

JEL Classification Codes: G21, G34.

المؤلف المراسل: هجيرة سديرة، **الإيميل**: h.sedira@lag-univ.dz

1. مقدمة:

زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من اقتصاديات الدول والمؤسسات عند اتخاذها لأي قرار مالي، ولقد أصبح هذا الأمر واضحا عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي في سنوات التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى إفلاس أكبر المؤسسات الأمريكية كمؤسسة إنرو للطاقة ومؤسسة وورلد كوم للاتصالات، بسبب الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح هذه المؤسسات من أجل تحقيق الربح السريع، الذي أدى إلى إفلاس هذه المؤسسات وتضرر الكثير من المستثمرين.

قامت المؤسسات الدولية والمتمثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مبادئ ومعايير للحوكمة تلزم المؤسسات والمصارف بتطبيقها من أجل تقليل الأزمات. وبما أن المصارف الإسلامية جزء من النظام المالي والمصرفي فتطبيق الحوكمة فيها ضرورة حتمية أكثر من المؤسسات والمصارف التقليدية الأخرى، لما تمثله من أهمية في تدعيم نشاطها والمساهمة في نجاحها. أصدرت المؤسسات الدولية الإسلامية مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية مبادئ للحوكمة أخذت فالاعتبار ما صدر من مبادئ ومعايير المؤسسات الدولية وأضافت إليها ما يتناسب وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي بالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ماهي أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية؟ وما تحديات تطبيقها؟

والتي تتفرع إلى التساؤلات التالية:

- ما لمقصود بالحوكمة في المصارف الإسلامية؟ وأهم محدداتها؟
- ما هو الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية؟
- ماهي مبادئ الحوكمة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية؟
- هل تطبق الحوكمة في مصارف كل من ماليزيا، السودان، باكستان؟ وهل يطبق المصرف الإسلامي الأردني الحوكمة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة صيغت الفرضيات التالية:

–لا يوجد أي فرق بين تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية؛

– تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية لا يؤدي إلى الرفع من كفاءتها ولا زيادة قدرتها التنافسية أمام المصارف التقليدية؛

– تطبق مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في كل من ماليزيا، والسودان، وباكستان، والمصرف الإسلامي الأردني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– بيان أهمية الحوكمة في المصارف الإسلامية؛

– إبراز أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية؛

– معرفة مبادئ الحوكمة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية الدولية؛

– التطرق إلى الحوكمة في بعض المصارف الإسلامية.

منهجية الدراسة:

نرى أن المنهج الأنسب لتحقيق هدف الدراسة في ظل التساؤلات والفرضيات السابقة هو استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعداد الأسس المميزة للحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية وذكر أهدافها ودورها في كفاءة وزيادة تنافسية المصارف الإسلامية أمام المصارف التقليدية، بالإضافة إلى المنهج المقارن وذلك من خلال مقارنة الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية بالحوكمة التقليدية وكذلك دراسة مقارنة في تجارب بعض الدول التي تطبق الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.

2. عموميات عن الحوكمة في المصارف الإسلامية

1.2 مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية ومحدداتها:

نتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الحوكمة الشرعية التي تطبقها المصارف الإسلامية بالإضافة إلى ذكر أهم محدداتها.

1.1.2 مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية:

قبل تعريف الحوكمة في المصارف الإسلامية يجب أن نعرف الحوكمة في المؤسسات التقليدية

التعريف الأول: عرفتها مؤسسة التمويل الدولية: بأنها العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة من أجل تحقيق زيادة في الأرباح، كما تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحسين أداء المؤسسة. (international finance corporal , 2018 , p. 03)

التعريف الثاني: يمكن تعريف الحوكمة في المصارف الإسلامية بأنها: ذلك النظام الذي تدار به المصارف الإسلامية إدارة رشيدة بهدف توفير المصالح وحماية الحقوق لكافة الأطراف المرتبطة بها، وتحقيق الشفافية والإفصاح عن أداء المصارف الإسلامية وفي عرض القوائم والتقارير والمعلومات المالية، وعن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للمصرف نفسه وللقطاع المصرفي الإسلامي، وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي العام في المجتمع بل حتى تحقيق النمو الاقتصادي للأمة الإسلامية كلها. (فرحان و قائد عبد القادر ، صفحة 19)

2.1.2 محددات الحوكمة: من التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى محددات الحوكمة وهي: (فريز النوباني و صديقي ، 2016 ، الصفحات 17-18)

- **المحددات الداخلية:** وهي القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف أو المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف. ومن أهم المحددات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية الداخلية وهيكلتها وضمان استقلالها وإلزامية قراراتها بعد اعتمادها، والرقابة على تطبيق هذه القرارات، والتي من شأنها تعزيز الحوكمة الشرعية.

– **المحددات الخارجية:** وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والمؤسسات وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق المالية؛
- النظام المالي الجيد الذي يوفر التمويل ويشجع المصرف على الاستمرار؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الاشرافية والرقابية (هيئات سوق المال، المصارف المركزية)؛
- دور الهيئات الشرعية فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام الرقابة من ناحية توافق الاجراءات العملية مع الأحكام الشرعية في الأمور التي تتطلب توافقا شرعيا دقيقا.

2.2. أسس الحوكمة من منظور شرعي:

إن أسس ومبادئ الحوكمة التي أتت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي في أصلها أسس الاصلاح تعد مطلب إسلامي في الأصل، ومن أهم الأسس والمبادئ نذكر ما يلي: (بورمة ، 2016-2017 ، الصفحات 137-138)

– **العدل:** أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، وهو ما نجد في آيات قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى: "وإذا قلتم فاعدلوا" (الأنعام، 152)، فالعدل والمساواة من أعظم الأسس التي تحكم بين الناس.

– **الشورى:** تطبق على العمل المصرفي الإسلامي، فالتشاور وأخذ الرأي من جميع الأطراف التي لها تأثير على المصرف يساهم في إحداث جو من التعاون والتفاهم يعمل على حل المشاكل والصعوبات بطرق ودية تساهم في إرضاء جميع الأطراف ذات المصلحة المرتبطة بالمصرف.

– **المسؤولية:** تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بصدق وأمانة، فمن مسلمات الشريعة الإسلامية أن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقده مع غيره لا يكون مسؤولا فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسؤول أمام الله عز وجل أولا.

– **المساءلة:** أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، حيث وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أساسا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخل بها، والأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الاداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلاهي.

– **الشفافية:** أي الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات التي تقدم عن أعمال المؤسسة، للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

3. نماذج الحوكمة في المصارف الإسلامية والفرق بينها وبين المصارف التقليدية:

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى النماذج الموجودة في تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية، وكذلك ذكر أهم الفروقات الموجودة بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية.

1.3. النماذج التطبيقية للحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يمكن تصنيف الأشكال الهيكلية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية إلى: (بوهراوة و بوكروشة ، حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية، 2015، الصفحات 109-110)

– **مركزية سلطات الحوكمة الشرعية:** وذلك في البلدان التي تمتلك هيئة مركزية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه الدول ماليزيا وأندونيسيا وسوريا.

– **الهيكل التنظيمي الذاتي للحوكمة الشرعية:** وفيه يعمل مبدأ عدم التدخل، وذلك في البلدان التي تتخذ القرارات الشرعية فيها على مستوى المؤسسات المالية مع عدم تحديد السلطة النهائية المقررة، وهذا موجود في معظم دول الخليج وشمال إفريقيا، والدول الغربية المتبنية للمالية الإسلامية.

– **الهيئة الشرعية المركزية الخالصة (الهيكل الهجين):** وذلك في البلدان التي لديها هيئة شرعية مركزية، ولكنها مقتصرة على المصارف المركزية وحدها ولا تتدخل في شؤون المصارف الإسلامية الأخرى، غير أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بتقديم تقرير عن جهودها في الالتزام الشرعي للسلطات المركزية.

2.3. الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية:

تختلف الحوكمة الشرعية عن الحوكمة التقليدية في عدة جوانب يمكن توضيحها في الجدول التالي.

الجدول 1: الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية

البيان	الحوكمة الشرعية	الحوكمة التقليدية
الاعتماد	على الشريعة الإسلامية	على استحسان العقل البشري
النطاق	المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية	جميع المؤسسات المالية
المقصد	حفظ الدين والمال معا	حفظ المال فقط
المشكلة التي تعالجها	مشكلة المعاملات المحرمة شرعا	مشكلة الوكالة
الفساد الذي تحاربه	الفساد الشرعي للمعاملات	الفساد المالي والإداري
ظهور وخفاء الفساد	ظاهر في أغلب الأحيان ويمكن ملاحظته	خفي في الأغلب ولا يمكن ملاحظته
الاهتمام بالمصالح	جميع أصحاب المصلحة على حد سواء	الملاك وحملة الأسهم بالدرجة الأولى

المصدر: (سهايلية و بوجمعة قويدري ، 2019، صفحة 679)

4. المعايير التي وضعتها المؤسسات الإسلامية الدولية للحوكمة

سنتحدث بشكل موجز عن المبادئ والمعايير التي وضعها كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1.4. المبادئ والمعايير التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة لجنة بازل حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" وبني عليها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية اتجاه أصحاب المصالح، وأصدر معيارا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في ديسمبر 2006، تحت مسمى "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، وقد ألزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطي شرحا واضحا لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزام بهذه المبادئ، وتضمنت الوثيقة المبادئ التالية: (تومي ، 2016-2017 ، الصفحات 240-241)

- **المبدأ الأول:** يجب على المؤسسات أن تضع إطارا لسياسة ضوابط الإدارة (مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخلية والخارجية). وأن تلتزم المؤسسات بالضوابط ومعايير لجنة بازل والمصرف المركزي وبأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

- **المبدأ الثاني:** يجب أن تعد المؤسسات تقارير مالية وغير مالية بحيث تستوفي هذه التقارير ما تنص عليه المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا وأن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وأن تعتمدها السلطات الاشرافية في الدولة المعنية.

- **المبدأ الثالث:** يجب على المؤسسات أن تضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والاعتراف بحقهم في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة بها.

- **المبدأ الرابع:** يجب على المؤسسات اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار.

- **المبدأ الخامس:** يجب على المؤسسات أن تضع ألية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية والالتزام بتطبيقها في جميع منتجاتها، وكذلك الالتزام بضوابط الرقابة الشرعية وأن يحصل المراجعون في الرقابة الداخلية الشرعية على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مدى الالتزام بالشريعة، ونصت على أن تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

- **المبدأ السادس:** بالإضافة إلى وجوب التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة ومبادئها فإنه يجب عليها أن تتيح للجمهور الاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ، ويجب أن تعتمد المؤسسات في ذلك مبدأ الشفافية وأن تلتزم بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الافصاح عن سبب عدم الالتزام.

- **المبدأ السابع:** يجب على المؤسسات الإسلامية أن توفر المعلومات الجوهرية والأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار لأصحاب العلاقة وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، ويجب عليها أن تبين طرق حساب الأرباح واستراتيجيات الاستثمار وأليات دعم الفوائد وبيان أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والاعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة.

2.4. المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1991 تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، فقد تم اعتماد 68 معيارا حتى نهاية 2006، موزعة على النحو التالي:65 معيارا محاسبيا، 5 معايير للمراجعة، 6 معايير للضبط، معيارين للأخلاقيات،30 معيارا شرعيا.

وتحظى هذه المعايير بقبول دولي واقليمي واسع ومطبقة حاليا في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين والأردن والسودان وسوريا ويسترشد بها في دول أخرى مثل: أستراليا وأندونيسيا وماليزيا وباكستان.

وكان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في هذه المعايير وكلها تصب في خانة العرض والافصاح وتحث إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تنادي به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير حوكمة المؤسسات. (دار الرقابة الشرعية ، 2007 ، صفحة 08)

5. دور الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها:

1.5. دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية:

نود أن نعرض فيما يلي نموذجا يمكن المصارف المركزية من خلاله تفعيل مجالات عمل هيئة الفتوى التنفيذية، وهذا النموذج يتكون من: (هواري و حديدي ، 2013، الصفحات 18-19)

1.1.5. الرقابة الوقائية (قبل التنفيذ): أمام المصارف الإسلامية مسؤولية كبيرة في تقديم نموذج إسلامي للعمل المصرفي كبديل للمعاملات المصرفية الربوية وهذا يلقي عبئا كبيرا على كامل هيئة الفتوى في تأصيل القواعد الشرعية النظرية والتطبيقات العملية المنسجمة مع الأسس والقواعد النظرية، حيث أنها دفعت المصارف الإسلامية نحو خليج الإباحة الشرعية للمعاملات المصرفية، وسنحاول هنا عرض أبرز الأعمال:

– مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس واللوائح والنظام الأساسي؛

– اشرافها على إعداد وصياغة نماذج العقود (الودائع بأنواعها)، والخدمات المصرفية (الاعتماد المستندي)، والاتفاقيات مع الأخرين، ومناقشة المشروعات ودراسات الجدوى من وجهة النظر الشرعية؛

– إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للمصرف لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية؛

– المراجعة الشرعية لكل ما يقترح من أساليب استثمار جديدة؛

– وضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف غير الإسلامية؛

– إعداد دليل عملي شرعي، وهو: دليل الاجراءات الذي يشمل مختلف عمليات المصرف ابتداء من فتح الحسابات الجارية، وحسابات الاستثمار، ومرورا بعمليات التمويل في المرابحة والمضاربة وانتهاء بأشكال الخدمات المصرفية من حوالات وفتح اعتمادات. وتكمن أهمية هذا الدليل في كونه يسهل توحيد المنهج والضبط والمراقبة، ويعمل كذلك على تنمية الوعي لدى العاملين بحيث يحيطون بالأسس الشرعية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي، ويعين هيئة الفتوى لمعرفة ما وراء الأعمال المصرفية من ارتباطات تعاقدية.

2.1.5. الرقابة العلاجية (أثناء التنفيذ): أثناء سير المصرف في أعماله المصرفية والاستثمارية قد يقع في أخطاء شرعية، أو قد يتعرض لبعض المسائل والاشكالات التي تحتاج إلى رأي شرعي، وهنا يبرز دور الهيئة في ضبط وتصحيح خط سير المصرف وتقويم اعوجاجه، وتقديم الرأي الشرعي للمسائل والمشكلات.

ويمكن أن نلخص دور الهيئة أثناء التنفيذ في مجموعة نقاط من أبرزها:

– إبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من معاملات المصرف؛

– المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية وإبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها .

– اشتراط موافقة الهيئة على إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ؛

– تقديم ما تراه الهيئة مناسبا من المشورة الشرعية إلى المصرف في أي أمر من أمور المعاملات المصرفية؛

– سرعة التحقيق في الشكاوى من الناحية الشرعية أثناء التنفيذ وعمل اللازم اتجاهها؛

– الاطلاع على تقارير هيئة التدقيق الشرعي بشأن المراجعة الشرعية لعمليات المصرف وابداء الرأي .

3.1.5 الرقابة التكميلية (بعد التنفيذ): في نهاية كل عام لابد لهيئة الفتوى من تقييم عمل المصرف من الناحية الشرعية، لأن أساس قيام المصرف هو تطبيق قواعد العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر يتطلب من الهيئة المراجعة المستمرة لأعمال المصرف، وتتم هذه المراجعة من خلال وسائل عديدة؛ منها:

– مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ؛

– الاطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات؛

– مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالمصرف المركزي مثلا، وفي ضوء هذه المراجعة تقدم الهيئة تقريرا دوريا تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزامه بالفتاوى الصادرة عن الهيئة والتوجيهات والارشادات؛

– وضع نماذج تجميع البيانات والمعلومات لتسهيل عملية الرقابة؛

– وضع نماذج تقارير الرقابة الشرعية.

2.5. دور الحوكمة في زيادة تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية:

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب أهمها: (هواري و حديدي ، 2013، صفحة 25)

– التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وفي اجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة المؤسسية تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسات وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها؛

– اجراءات حوكمة المؤسسات تؤدي إلى تحسين إدارة المؤسسات المالية الإسلامية، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء هذه المؤسسات؛

– تبني معايير الشفافية في التعامل مع العملاء والزبائن من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية؛

– إن تطبيق الحوكمة المؤسسية يقوي ثقة الجمهور في عملية المؤسسات المالية الإسلامية ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من قدرة التنافسية للدولة.

3.5. دور الحوكمة في الرفع من كفاءة المصارف الإسلامية:

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها موضوعا بالغ الأهمية لما تلعبه المؤسسات المصرفية من دور رئيسي في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المؤسسات وتحليل العوامل المحددة لذلك أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء، وتتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الانتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يمكن أن نقول أن المؤسسة كفئة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة.

كما خلصنا فيما سبق إلى أن الحوكمة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين أصحاب المصالح المختلفة، والحد من استغلال المديرين لمركزهم وتوفرهم على المعلومات في تسيير المؤسسة وفقا لأهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف. (بن ثابت و عبدي ، 2010، صفحة 17)

ولكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي إلى عدم امكانية هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة الإسلامية، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المديرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتها على مستوى المصارف التقليدية، حيث سيعمل مديري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية حتى ولو كانت جد مربحة. كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفاعلية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا

يتحمل هذه المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي. وبالتالي يمكن القول أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى، وبالتالي فإن التطبيق الجيد لمبادئها جنبا إلى جنب يؤدي إلى الرفع من كفاءة أداء المصارف الإسلامية. (بورقبة و غربي ، 2015 ، صفحة 147)

4.5. تحديات الحوكمة في المصارف الإسلامية:

ثمة تحديات تواجه الحوكمة في المصارف الإسلامية لا تواجه المصارف التقليدية، ومن أهم هذه التحديات: (الصلاحين ، 2021، صفحة 147)

– موائمة الأنشطة المصرفية الإسلامية مع القوانين في بلدان هذه المؤسسات، وذلك نظير الفرق الشاسع بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي وجدت القوانين التي تنظم نشاطها، تلك القوانين التي لم تراعي في كثير من موادها الخصوصية المهنية والفكرية للمؤسسات المالية الإسلامية مما أوجد اختلالات وتحديات عند التطبيق في الموائمة بين الأنشطة الاستثمارية والائتمانية والمصرفية المنبثقة عن المصارف الإسلامية ونظيرتها في المصارف التقليدية أو القوانين المنظمة لعمل المصارف؛

– ضعف الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديلا شرعيا للصيرفة التقليدية حيث يوجد ضعف عام في الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية وقدرتها على تحقيق العوائد المجزية، وهذا بحد ذاته يرتب على منظري الصناعة المالية الإسلامية عبئا إضافيا في مجال الحوكمة من خلال القدرة على اكتساب سمعة حسنة تجعل المصارف الإسلامية أكثر إقناعا وقدرة على استقطاب مدخرات المودعين وجذب مشاريع المتمولين؛

– الجهل النسبي بالبدائل التي تقدمها المصارف الإسلامية من خلال أدواتها الاستثمارية والتمويلية والائتمانية والتردد الملحوظ لدى رجال الصيرفة الإسلامية في الانفتاح على صيغ التمويل الإسلامية الكثيرة سوى المرابحة مما يضعف في أذهان المتمولين والمودعين الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بحيث لا يشجعهم ذلك على اختيار المصارف الإسلامية وجهة لمدخراتهم أو مشاريعهم، صحيح أن المصارف الإسلامية لا تعاني من أزمة سيولة في الغالب بسبب وجود شرائح كبيرة في المجتمعات الإسلامية

من صغار المودعين ممن يحرصون على إيداع مدخراتهم في تلك المصارف لكن تلك المصارف تعاني من ضعف واضح في توجيه تلك المدخرات وضخ تلك الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تحقق عوائد عالية على الدين المتوسط والطويل رغم انطوائها على نسبة مخاطرة عالية نسبيا مقارنة بنسبة المخاطر المنخفضة التي تنطوي عليها المرابحة للآمر بالشراء؛

– الاختلاف بين الفتاوى التي تصدرها هيئات الفتوى والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مما يضعف الثقة بشرعية معاملاتها وأنشطتها، كما يضعف قدرة الحوكمة على تلك الأنشطة من الناحية الشرعية إذ إن تفاوت المعايير التي يمكن تقيم الأداء الشرعي على أساسها يضع العراقيل أمام حوكمة سليمة ومقنعة لتلك المؤسسات نظرا لذلك الاختلاف.

6. نماذج عن الحوكمة في المصارف الإسلامية:

تخضع مؤسسات التمويل الإسلامي في طبيعتها إلى كل أشكال التنظيم التي تنطبق على نظيرتها التقليدية (الرقابة، إعداد التقارير المالية والمراجعة الخارجية)، غير أنه وعلى مدار العقود القليلة الماضية أدخلت عدة نماذج للحوكمة الشرعية، مستفيدة من معايير الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحداثة النسبية للتمويل الإسلامي وخصائص المؤسسات الإسلامية، وضرورة امتثالها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومن بين هذه النماذج نذكر ما يلي: (ساعد و خوني ، الصفحات 536-564)

1.6. النموذج الماليزي: أصدر البنك المركزي الماليزي في عام 2004 المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة وتم تعديل هذه المبادئ في 24 ديسمبر 2010 لتحدد المتطلبات الرئيسية مثل الاستقلالية والكفاءة، والتوافق مع الشريعة ومما جاء فيها أن:

– على أعضاء الهيئات الشرعية التأكد من أن جميع العمليات والمنتجات المصرفية متطابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

– ضرورة تأسيس قسم مستقل للتدقيق الشرعي الداخلي لتحقيق الحوكمة.

كما صدر في عام 2013 قانون الخدمات المالية الإسلامية ليتم بموجبه إلزام المؤسسات بقرار الحوكمة بما لا يعرضها لمخاطر عدم الامتثال للقرارات الشرعية.

وتعتمد ماليزيا على نظام مراقبة وحوكمة شرعية ذي مستويين في عملية صنع القرار:

– المستوى الكلي: المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي ومن مهامه كهيئة شرعية عليا توحيد الفتاوى وتحقيق المواءمة القانونية لمتطلبات الشريعة.

– المستوى الجزئي: هيئة رقابة شرعية لكل مؤسسة مالية إسلامية وشركات الاستشارات الشرعية مهامها تطوير المنتجات ومراجعة القضايا الشرعية والموافقة عليها والتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية.

2.6. النموذج السوداني: تعد السودان صاحبة الخطوة الرائدة في إعلان أسلمة النظام المصرفي، واستعملت الكثير من التجارب فيما يتعلق بالسياسة النقدية والسياسة المالية ومنح الائتمان وغير ذلك بالطرق الإسلامية.

وفيما يتعلق بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية فإن طبيعة النظام المالي في السودان فرض نفسه، وكانت من الدول السباقة لإنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية، وبحكم الأقدمية فإن توثيق هذه التجربة من قبل مصرف السودان المركزي أظهر عمق هذه التجربة وثرائها، إلا أننا لم نجد منشورات هذا المصرف ما يفيد بتعليمات خاصة لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، ويبدوا أنه اكتفى بإلزامية المعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. (فوضيل و خنوسة ، 2020، الصفحات 318-319)

3.6. النموذج الباكستاني: أصدر مصرف باكستان المركزي تشريعات الحوكمة وقد استرشد المصرف في هذا الصدد بمعايير الحوكمة الشرعية الدولية المقدمة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وفيما يتعلق بحوكمة المصارف الإسلامية فقد أصدر في عام 2014 كتيبا وقد غطى إطار الحوكمة الشرعية ما يلي: (ساعد و خوني ، الصفحات 564-565)

– ألية فعالة تمكن مجلس الإدارة من الإشراف على توفير بيئة متوافقة مع أحكام الشريعة؛

– مبدأ المساءلة في تنفيذ إطار الحوكمة؛

– تعين مجلس شرعي مستقل وفعال وفق معايير سليمة؛

– استحداث قسم لرقابة الشرعية يعمل كحلقة وصل بين الهيئة الشرعية والهيئة الإدارية؛

– وحدة التدقيق الشرعي الداخلي المستقلة والتي قد تكون جزء من دائرة التدقيق الداخلي أو وحدة مستقلة تبعا لحجم المؤسسة؛

– المراجعة الشرعية الخارجية التي يتعين الاضطلاع بها بالموازاة مع المراجعة السنوية.

4.6. النموذج الأردني: أعدت الوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف الجودة الشرعية للمصرف الإسلامي الأردني وذلك للعام الثامن على التوالي، وذلك لاستمرارية تطبيق المصرف لأعلى درجات الامتثال والالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال هيكل الحوكمة الشرعية للمصرف والذي يتماشى مع التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الأردني في دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية، وبين التقرير الصادر عن الوكالة نهاية شهر جانفي 2016 أنه منح المصرف هذا التصنيف بناء على: (يوسفي و عزايزية ، 2018، صفحة 195)

– تطبيقه السليم لممارسة الحوكمة وفق تعديلات المصرف المركزي على تعليمات الحوكمة للمصارف الإسلامية وذلك لضمان ممارسات حوكمة سليمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وذلك من خلال:

– وجود هيئة رقابة شرعية في المصرف تتألف من 4 أعضاء من ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرة في الفقه الإسلامي؛

– تأسيس المصرف لدائرة التدقيق الشرعي داخلي منفصلة ومستقلة عن دائرة التدقيق الداخلي تقدم تقاريرها بشكل مباشر لهيئة الرقابة الشرعية؛

– كما يدير المصرف برامج تدريبية شاملة لموظفيه لتزويدهم بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي؛

– مواصلة المصرف تطوير وابتكار منتجات جديدة والمشاركة في مختلف المؤتمرات والندوات التي تعنى بالصناعة المالية الإسلامية؛

– كما أشاد التقرير بامتثال المصرف لأفضل الممارسات الموصى بها لدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح.

7. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي من الحوكمة المصرفية هو تعزيز بيئة التوافق مع الشريعة وتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أجهزة المؤسسات المالية الإسلامية (مجلس الإدارة، الهيئة الشرعية، هيئة الالتزام الشرعية، المدققين الداخلين والخارجيين) ومن أجل زيادة ثقة الجمهور حول شرعية منتجات وخدمات المصارف الإسلامية.

تحليل النتائج: من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى:

– يوجد فرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في كثير من الجوانب منها أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية كما أنها تعالج مشكلة المعاملات المحرمة شرعا وتهتم بجميع أصحاب المصلحة على حد سواء، أما الحوكمة في المصارف التقليدية تعتمد على العقل البشري وتعالج مشكلة الوكالة وتهتم بمصالح الملاك وحملة الأسهم بالدرجة الأولى. وهذا الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية ينفي الفرضية الأولى؛

– ساهمت الحوكمة في زيادة القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية من خلال تبني معايير الشفافية في معاملات المصارف الإسلامية وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة وكذلك في التعامل مع العملاء والزبائن، كما أن تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية يؤدي إلى رفع من كفاءتها أمام المصارف التقليدية، وذلك من خلال كفاءة هيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة وهذا ما ينفي الفرضية الثانية؛

– أصدر البنك المركزي الماليزي عدة قوانين ومبادئ بشأن الحوكمة في المصارف الإسلامية ففي 2004 تم إصدار المبادئ التوجيهية بشأن الحوكمة وتم تعديلها سنة 2010 كما أصدر سنة 2013 قانون الخدمات المالية تم بموجبه الزام المصارف الإسلامية بقرار الحوكمة، كما ألزم مصرف السودان المركزي المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن المؤسسات الدولية الإسلامية، أما مصرف باكستان المركزي فقد أصدر كتيبا سنة 2014 غطى إطار الحوكمة الشرعية، وبالنسبة للمصرف الإسلامي الأردني فقد أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية سنة 2016 تطبيق المصرف لأعلى درجات الامتثال للحوكمة الشرعية.

ومن خلال هذا نقول أن مبادئ الحوكمة الشرعية الصادرة عن المؤسسات الدولية تطبق في كل من ماليزيا، السودان، باكستان، والمصرف الإسلامي الأردني وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج: من خلال هذه الدراسة تمكنا من رصد مجموعة من النتائج أهمها:

– الحوكمة هي القواعد والإجراءات التي تضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة من أجل تعظيم الأرباح؛

– للحوكمة في المصارف الإسلامية محددات داخلية من أهمها الرقابة الشرعية الداخلية، كما توجد محددات خارجية تتمثل في النظام المالي الذي يعمل فيه المصرف واللوائح والقوانين التي تنظم عمله؛

– أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية نفسها في المصارف التقليدية وهي قيم الدين الإسلامي؛

– يوجد فرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والحوكمة في المصارف التقليدية؛

– تعتبر الحوكمة ضرورية والتطبيق الجيد لمبادئها ومعاييرها يحقق الشفافية والمصداقية يؤدي إلى زيادة ثقة العملاء في المصارف الإسلامية؛

– تساهم الحوكمة في التقليل من المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية لذلك فهي تعتبر صمام الأمان لها؛

– تطبيق معايير الحوكمة في المصارف الإسلامية ينعكس على أدائها وزيادة قدرتها التنافسية وهذا يمكنها من تطوير خدماتها المقدمة؛

– تم تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية في كل من ماليزيا وباكستان والسودان، كما يعتمد المصرف الإسلامي الأردني على جملة من المبادئ والمرتكزات الأساسية في تطبيقه للحوكمة، حيث يوجد به هيئة للتدقيق الشرعي الداخلي بالإضافة إلى هيئة لرقابة الشرعية.

التوصيات: من خلال النتائج السابقة؛ فإننا نوصي بما يلي:

– إبراز الجانب الأخلاقي والبعد العقائدي للحوكمة الإسلامية بصفتها تمثل أساسا لحوكمة المصارف؛

– على الجهات الإشرافية والرقابية الاهتمام بإصدار تعليمات واضحة بخصوص الحوكمة في المصارف الإسلامية؛

– ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة من الجهات الاشرافية؛

– العمل على وجود هيئة رقابة شرعية موحدة تقوم بمراقبة عمل المصارف الإسلامية؛

– العمل على نشر الوعي للعمل بمبادئ الحوكمة لتفعيلها وتطويرها حتى تصل إلى حوكمة رشيدة؛

– يجب تحديد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية بواسطة قوانين منظمة لعمل المصارف الإسلامية؛

– على طلبة العلم في الجامعات والباحثين بدراسة الحوكمة من الجانب الفقهي لتطوير الحوكمة الرشيدة.

8. قائمة المراجع:

1) ابتسام ساعد ، و رابح خوني . (بلا تاريخ). أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية–نماذج دولية–. مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة(46).

2) ابراهيم تومي . (2016–2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية (اطروحة دكتوراه) . جامعة بسكرة . علوم اقتصادية .

3) خولة فريز النوباني ، و عبد الله صديقي . (2016). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية . برنامج كراسي البحث لدراسات الأسواق المالية الاسلامية .

4) دار الرقابة الشرعية . (2007). الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الاسلامية . مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية . الرياض .

5) رفيق يوسفي ، و سارة عزايزية . (جوان , 2018). تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية. مجلة التنمية الاقتصادية، 03 (05).

6) سعيد بوهراوة ، و حليمة بوكروشة . (جوان, 2015). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(02).

7) شوقي عاشور بورقبة ، و عبد الحليم عمار غربي . (أكتوبر , 2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على في أداء المصارف الاسلامية حالة دول منطقة الخليج . مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي .

8) عبد المجيد الصلاحين . (2021). الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(01).

9) علال بن ثابت ، و نعيمة عبدي . (2010). الحوكمة في المصارف الاسلامية. اليوم الدراسي حول: التمويل الاسلامي واقع وتحديات. جامعة الاغواط.

10) لحسن فوضيل ، و عديلة خنوسة . (2020). استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مع الاشارة الى تجارب مجموعة من الدول الاسلامية. الملتقى الوطني الأول حول: الصيرفة الاسلامية بين التنطير والتطبيق. المدرسة العليا للتجارة.

11) محمد فرحان ، و محمد الامين قائد عبد القادر . (بلا تاريخ). الحوكمة في المصارف الاسلامية اليمنية دراسة تطبيقية. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، 02(01).

12) معراج هواري ، و ادم حديدي . (2013). واقع تطبيق الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية الاسلامية واثبات وجودها على المستوى الدولي. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية. المدرسة العليا للتجارة.

13) هشام بورمة . (2016-2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية (اطروحة دكتوراه) . جامغة المسيلة . علوم تسيير .

14) يمينة سهايلية ، و قويشح بوجمعة قويدري . (2019). اطار عمل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية دليل مجلس الخدمات المالية الاسلامية والبنك المركزي الماليزي. المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية. جامعة شلف.

16-international finance corporal . (2018 , sebtember). why corporale governance .